



الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية

البحوث العلمية

٢٠٠٨م

العدد الثامن عشر

السنة السادسة

السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي

الدكتور مظهر محمد صالح *

١- مدخل في اتجاهات السياسة النقدية :

أ- الاستقرار النقدي : المشكلة والمتطلبات

لا يخفى ان التضخم الجامح الذي عاشته البلاد منذ مطلع عقد التسعينيات الماضية وبمتوسطات نمو سنوية في المستوى العام للأسعار زادت على ٥٠% حيث بلغ التضخم مداه السنوي مرة ثانية في شهر آب من العام ٢٠٠٦ اذ قارب معدل نموه نحو ٧٧% . وان هذا الاتجاه الجديد في تصاعد الظاهرة التضخمية قد جاء بفعل عاملين أساسيين:

أولهما- اختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي تركزت اساساً في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة وانعكاساته السلبية على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الإنتاجية والتسويقية الأخرى .

ثانيهما- التأثير الكبير للطلب الكلي او الإنفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد ، الذي جاء انعكاساً لاتساع ظاهرة المصروفات الحكومية الجارية وهي ذات طبيعة استهلاكية عالية ، إذ تزايدت فقرة الرواتب والأجور والمدفوعات التحويلية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من ٣٥% في العام ٢٠٠٤ الى قرابة ٦٠% في الموازنات السنوية للأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ مما يعني ان ضغوط الطلب الكلي قد أسهمت على نحو كبير في تعظيم مخاطر التضخم الناجم عن سحب الإنفاق بشكل عام والإنفاق الحكومي الاستهلاكي بشكل خاص (أمام قصور قطاعات إنتاجية واسعة لاسيما في مجالي النشاط الزراعي والصناعي كما تعكسه مستويات البطالة المرتفعة التي قاربت بمختلف أشكالها حوالي ٥٠% من إجمالي قوة العمل) . إذ أسهمت حالة الاختلال الاقتصادي وضياع فرص الاستقرار الى جعل السياسة النقدية أمام مسؤولياتها المباشرة في تحقيق أهدافها الرئيسية في خفض التضخم والعمل على تعزيز قيمة الدينار العراقي استناداً الى المبادئ التي جاء بها قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ .

إن إعادة الاستقرار إلى السوق النقدية (عرض النقد والطلب عليه) قد عُد المدخل الرئيس للسيطرة على معدلات التضخم إذ أن توفير فرص الاستقرار لدالة الطلب النقدي وانخفاض سرعة تداول النقود وعُد الدينار العراقي الموجود النقدي العنصر الرئيس الأكثر جاذبية للقيام بوظائف النقود وأن هذا التوجه لم يقل أهمية عن وسائل السيطرة على مناسيب السيولة النقدية على وفق الادوات النقدية المتاحة . إذ أن استمرار ظاهرة تحوط الافراد بالعملة الاجنبية وعدها خزين مستقر للقيمة ووسيلة لحماية ثرواتهم او لتلافي كلف المعاملات كلها عوامل تفرض صفة اللااستقرار على دالة الطلب على الدينار ، إذ أصبح هذا الطلب يخضع الى توازن الحافزة بين مختلف عوائد الموجودات المحتفظ بها والتي تعبر عن السلوك الفردي . وهذا يعني ان فروقات سعر الفائدة والتوقعات التضخمية والتوقعات حول تغيرات سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار جميعها تصب نحو ظاهرة (الدولة) وتوليد المفاضلة بين الاحتفاظ بالدينار او بالدولار . لذا فإن تقلب الطلب النقدي واتساع حالة اللااستقرار فيه بات من الاهمية في توليد ظاهرة التوقعات التضخمية وتفاقمها مما يعني استمرار ضعف الاستقرار في ذلك الطلب النقدي مما يزيد من ضغوط الكتلة النقدية الفائضة على ارتفاع المستوى العام للأسعار . وهو الامر الذي انعكس سلبيًا بصورة (دولة) متزايدة او طلب سلعي فائض غير ملائم لحركة النمو الاقتصادي .

وازاء تعثر السياسة الاقتصادية في الكثير من مفاصلها في اخذ دورها في التصدي للظاهرة التضخمية وما رافق ذلك من ضعف اداء القطاع الحقيقي وتدني نموه الذي اسهم في توليد الضغوط التضخمية الاضافية لقطاع العرض وضعف استقرار السوق السلعية ، فإن السياسة النقدية باتت مطالبة قبل غيرها بالتصدي للظواهر المخلة لاستقرار الاقتصادي الكلي ، معتمدة على حزمة من الاجراءات في نطاق سياسة نقدية عدت متشددة لمجابهة الظاهرة التضخمية المتصاعدة ، إذ ارتكزت تلك الحزمة منذ اواخر العام ٢٠٠٦ على اداتي سعر الفائدة وسعر الصرف .

إن اعتماد السياسة النقدية مثبتاً اسمياً **nominal anchor** لاحتواء توقعات الجمهور التضخمية اي تثبيت تلك التوقعات عبر اداة سعر الصرف وعد ذلك هدفاً وسيطاً لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال الرفع التدريجي للقيمة الخارجية للدينار العراقي (بجعل سعر الصرف الاسمي للدينار يماثل سعره الحقيقي) قد تطلب توافر اشارة قوية تطلقها السياسة النقدية تتمثل باعتماد سعر فائدة اسمي يجعل من سعر الفائدة الحقيقي (السالب) عند مستواه الموجب بغية تحقيق اتجاهين مطلوبين في توليد الاستقرار ومكافحة الانشطة التضخمية وهما :

الاتجاه الأول : حيث تمثل اشارة الفائدة الاسمية ذات التأثير الموجب على الفائدة الحقيقية بمثابة نطاق حماية قوية للمثبت الاسمي المشار اليه انفاً لضمان استمرار ثبات توقعات الجمهور التضخمية وتحديد تلك التوقعات وتوليد ميل نحو الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عبر توفير عوائد موجبة على الودائع الادخارية لدى المصارف ، فضلاً عن توفير اموال قابلة للاقراض ذات قيمة وعائد مشجع للاستقرار المالي ولا يحمل السوق النقدية والميزانيات العمومية عنصري المنحة او الدعم في مكونات الفائدة المصرفية وهو امر لا تسوغه مبادئ السوق المالية وقواعد العمل فيها ، وان ظاهرة دعم اسعار الفائدة تعد من صلب مبادئ الموازنة العامة للدولة لتنشيط فرص الاستثمار واولوياته عبر استهداف التنمية وتعظيم معدلات النمو .

الاتجاه الثاني : تضيق نطاق (الدولة) بشكل مستمر وعدها سبباً للتضخم الجامح واستمرار التوقعات التضخمية ونتاج لهما في الوقت نفسه ، لذا فان استمرار البنك المركزي العراقي باعتماد سياسته النقدية (القائمة على تكامل اشارتي الفائدة وسعر الصرف) قد استندت على مؤشر للتضخم يمثل مرتكزاً اساسياً في التصدي للتضخم والتوقعات التضخمية هو ما يسمى بمؤشر:

التضخم الأساس - core inflation (الذي يتمثل بالرقم القياسي لاسعار المستهلك مطروحاً منه ففرتي الوقود والاضاءة والنقل والمواصلات) ويعبر في الوقت نفسه عن ضغوط الطلب او الانتفاق الكلي الذي يقع ضمن اهتمامات واطر عمل السياسة النقدية ، وان هذا المؤشر هو من اكثر المؤشرات تأثراً بالتوقعات التضخمية . وعلى هذا الاساس عدت السياسة النقدية الحديثة بانها فن ادارة التوقعات .

ان فاعلية السياسة النقدية في خفض التضخم الاساس من مستوى نمو سنوي بلغ ٣٢% كما كان عليه الحال في شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ الى مستوى سنوي بلغ ١٢.٤% في شهر حزيران ٢٠٠٨ ، قد اكد وبوضوح دور اشارة سعر الفائدة التي اعتمدها البنك المركزي ضمن ميكانيكيات الانتقال النقدي واهميتها في احتواء ظواهر الارتداد في مستوى ثبات توقعات الجمهور التضخمية وصد هجمات المضاربين الطارئة في سوق الصرف وتحديد التوقعات التضخمية وابعادها عن المفاجآت السعريّة غير المرغوبة حتى وان كانت لمصلحة الدينار العراقي احياناً . وعلى هذا الاساس ان اشارة سعر الفائدة باتت حائلاً امام نمو واستفحال ظاهرة الدولة التي استشرت في الحياة الاقتصادية العراقية وتنامت على مدى العقود الثلاثة الاخيرة لتشكّل مركز الاضطراب في النظام المالي العراقي واضعاف استقراره وبهذا اخذت السوق النقدية مساراتها الواضحة والصريحة لاستعادة توازنها عبر تعظيم الطلب النقدي على الدينار العراقي . فعلى الرغم من ارتفاع الاصدار النقدي ونموه بنسبة ٢٨% بين شهري آذار ٢٠٠٧ وآذار ٢٠٠٨ فان التضخم الاساس قد انخفض بنسبة ٥٢% خلال المدة نفسها ، مما يؤكد قدرة السوق النقدية على استعادة توازنها في نطاق مسؤولية السياسة النقدية ودور ادواتها المؤثر فيها .

ان تأثير نشاط التمويل المصرفي في انعاش وتطور الاستثمار الخاص لا ينفي اعتماد اسعار فائدة اسمية تجعل من سعر الفائدة الحقيقي (وهو معدل الفائدة الاسمي الذي يجري تقييسه بالتضخم) ، في مستوى موجب وبخلاف ذلك يعني ان اقراضاً واقتراضاً سيتم بعوائد سالبة لمصلحة الاطراف المقترضة على حساب المدخرين الذين جلهم من متوسطي الدخل وهو امر يضعف من الوساطة المالية ويسبب الى ظاهرة الاستقرار وتدفق الموارد الى السوق النقدية . كما

ان الاقراض الرخيص على الرغم من كونه لايشجع الادخار فإنه يؤدي في الوقت نفسه الى توسيع فرص المضاربة وتحقيق الربح السريع ، اذ ان الحصول على قروض سهلة في اجواء التضخم الشديدة لاتشيق طريقها سوبالى قطاع المضاربة وجني العوائد السهلة واغراق السوق بسيولة متاحة سهلة المنال سريعة المردود لاتخدم النمو الحقيقي وادامته وتشجع على التضخم واستمرار التوقعات التضخمية في الوقت نفسه . اذ ما زال يلحظ ان معدلات النمو في القطاعات الحقيقية لاتتجاوز معدلات نمو سكان البلاد في احسن الاحوال منذ سنوات طويلة وحتى الوقت الحاضر، ذلك بسبب تشتت الموارد الحقيقية بعيداً عن اهدافها الاستثمارية واستشراء التضخم واستخدامها خلافاً لمصلحة النشاط الاقتصادي الحقيقي وديمومته. موضحين ان الموازنة العامة للدولة هي مركز الثروة في العراق الذي يستحوذ على نسبة ٨٠% من الناتج المحلي الاجمالي وان نشاط التنمية الاجمالي للبلاد يعتمد بثقله على كفاءة المنهج الاستثماري للدولة وحسن ادائه وان النشاط الخاص بدوره يتمحور حول الموازنة العامة واهدافها في التنمية والنمو وان التمويل المصرفي مازال يعد مسألة ثانوية قياسا بالتمويل الحكومي في بناء النشاط الاقتصادي والنهوض به .

وعلى الرغم من قيام البنك المركزي العراقي بخفض معدل الفائدة المعتمد لديه (معدل فائدة السياسة النقدية) من ٢٠% سنوياً ليصبح ١٦% سنوياً حالياً فإنه لم يبتعد عن ضمان فائدة حقيقية موجبة في تعاملات السوق النقدية . وان حذراً شديداً ما زال يساور السياسة النقدية مغبة ان تقود الضغوط الانفاقية واتجاهاتها الواسعة في موازنة العام ٢٠٠٨ وربما في موازنة العام ٢٠٠٩ الى اتجاهات تضخمية جامحة ناجمة عن ضغوط الطلب لتعمل على نحو مضاد مع اهداف النمو والتنمية الحقيقية لاسيما في ارباك السوق وآلياتها في تخصيص الموارد الاستثمارية بصورة صحيحة ، وما زال البنك المركزي يرى بانه ما لم يظهر الاقتصاد الحقيقي تغيرات هيكلية واضحة المعالم في رفع معدلات النمو بصورة حقيقية تتناسب مع نسب التقدم في الاستقرار الفعلي وميلان اتجاه التضخم نحو الانخفاض ، فإنه لا مناص من استمرار السياسة النقدية بصورتها المقيدة مع قدر من التكيف كلما سمح الحال بذلك ولفترة كافية من الزمن تتناسب مع مؤشرات استقرار جديدة يشهدها الاقتصاد الكلي ولاسيما في درجة نمو نشاط قطاعاته المادية او الحقيقية ، لذا ، فان اي خفض في مستويات الفائدة ومعدلاتها تعتمد السياسة النقدية سيتوقف بدون شك على تطور اتجاهات التضخم خلال الاشهر المقبلة وهي مسألة ملازمة لتطور حالة الاستقرار في الاقتصاد الكلي كما نوهنا آنفاً .

وإذا ما وجد البنك المركزي الفرصة لخفض اسعار الفائدة او معدلاتها فإنه سيعمل عليها من دون الاخلال باسس ومبادئ الاستقرار الاقتصادي التي تعتمد عليها السياسة النقدية في تنفيذ اهدافها بخفض التضخم .

ب- إدارة الأدوات النقدية :

عُد خفض التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للاسعار الهدف الرئيس الذي سعت السياسة النقدية المتشددة للبنك المركزي العراقي الى اعتماده منذ الفصل الاخير من العام ٢٠٠٦ ، ذلك بالتركيز على اشارتي سعر الفائدة وسعر الصرف لتثبيت التوقعات التضخمية للجماهير وخفض التضخم (من خلال خفض سرعة تداول النقود وزيادة الطلب عليها وتعزيز جاذبية الاحتفاظ بالدينار العراقي) لتوفير فرص قوية للاستقرار التي تساعد على تنشيط النمو وتحقيق اهداف التنمية.

واستناداً الى الوسائل العديدة التي اعتمدتها السياسة النقدية للسيطرة على مناسيب السيولة النقدية ومصادر النمو النقدي بما في ذلك ادارة الاحتياطات الفائضة لدى المصارف

(عبر وسائل الاستثمار المختلفة لدى البنك المركزي العراقي - حسابات الایداع في التسهيلات القائمة Deposit Standing Facilities او حوالات سندات البنك المركزي والخزانة) اضافة الى استخدام المثبت الاسمي للتوقعات التضخمية على وفق اشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة المشار اليهما انفاً ، فقد استطاعت السياسة النقدية، وقدر تعلق الامر بالظاهرة التضخمية، من خفض التضخم الاساس من اعلى مستوى سجله في نهاية العام ٢٠٠٦ البالغ قرابة ٣٤% ليصل الى حوالي ١٠% سنوياً في شهر كانون الثاني ٢٠٠٨، حيث استقر عند مستوى ٤، ١٢% سنوياً في شهر حزيران الماضي، آخذين بالاعتبار الصدمة الخارجية التي تعرض اليها الاقتصاد جراء ارتفاع اسعار المواد الغذائية في السوق العالمية، مما يعني ان التضخم الذي هبط حالياً الى اكثر من نصف مستواه سابقاً "، يؤكد نجاح السياسة النقدية في تحقيق اهدافها عبر اختيار مثبتاتها الاسمية المناسبة وفي مقدمتها اشارة سعر الصرف، حيث ساعد تحسن سعر صرف الدينار العراقي بواقع ٢٠% خلال الاشهر الثمانية عشر الماضية في حصول مثل هذا التطور الايجابي الذي ادى الى هبوط ميلان المستوى العام للأسعار، اضافة الى القدرة العالية في ضبط مناسيب السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي عبر اشارة سعر الفائدة .

وفي اطار تقييمه لاشارتي سعر الصرف وسعر الفائدة ومدى فاعليتها في تحقيق اهداف البنك المركزي ، تمت ملاحظة ما يأتي :

- ثمة تأثير ملموس وربما مباشر، لأشارة سعر الصرف في تثبيت التوقعات التضخمية واعتدال الاسعار، لكون السلع القابلة للتجارة tradable goods تشكل حوالي ٨١% من مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI (مؤشر التضخم العام) مما يعني ان تأثيراً اكبر في خفض التضخم كان مصدره الارتفاع الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي الحقيقي الذي انعكس على انخفاض كثير من أسعار الاستيرادات أو استقرارها أو التصدي لارتفاعها الخ سواء للسلع النهائية أو السلع الوسيطة الداخلة في العملية الانتاجية والتي تتراوح مساهماتها في النشاطات الانتاجية للقطاع الحقيقي كمدخلات مستوردة بين ٣٠% - ٦٠% من اجمالي المدخلات وعبر مختلف النشاطات الانتاجية .

وان ما يدعم أهمية الاستمرار في استخدام هذه الاداة (اداة سعر الصرف) للتصدي للتضخم والتضخم المستورد، هو تحسن شروط التبادل التجاري للعراق مع العالم، معبراً عنها بأهمية الصادرات النفطية .

ان السوق المالية وحسب الظروف الامنية السابقة التي تعرضت اليها البلاد (حيث تتعاظم المخاطر الائتمانية والمخاطر الاخرى) لم تشجع المصارف على توفير الحد المقبول من الائتمان لتنشيط الاقتصاد ومكافحة الركود الاقتصادي ولاسيما في النشاط الخاص بل على العكس فقد استمالت المصارف Lean على السياسة النقدية بنسب بلغت لدى البعض منها ١٠٠% من احتياطاتها الفائضة للاستثمار في ادوات البنك المركزي لتحقيق أرباح دون الاكتراث للنشاط الاقتصادي الذي تقدمه الوساطة المالية من تمويل مطلوب حتى في حدوده الدنيا اللازمة كما مارست المصارف الحكومية الدور نفسه باستخدام فوائدها المتاحة والناجمة عن ايداعات حكومية متراكمة لم يتم صرفها عبر الموازنات العامة، لتتولى استثمارها في حساب تسهيلات البنك المركزي قبل رفع متطلبات الاحتياطي الألزامي الى نسبة ٧٥% من اجمالي الودائع الحكومية. موضحين انه على الرغم من ذلك فان ودائع الحكومة المركزية قد بلغت حتى نيسان ٢٠٠٨ حوالي ١٦ ترليون دينار من اجمالي مجموع رصيد الودائع البالغ ٢٩

ترليون دينار . لقد جاء تراكم الودائع الحكومية بمثل هذه النسبة المرتفعة البالغة ٥٥% من اجمالي الودائع المصرفية ، لتؤشر حالة ركود وتدني في استخدام تخصيصات الموازنة العامة عبر وظائفها وابواب الصرف المحددة فيها وهي تعكس في الوقت نفسه انخفاضاً ملموساً في نسب التنفيذ والانجاز المالي وخاصة في نشاط الموازنة الاستثمارية . ولما كانت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، قد اعتمدت استراتيجية واضحة في مواجهة التضخم والتصدي لمشكلات استمراره ، وهو الامر الذي عجزت السياسات الحكومية المختلفة في معالجته ، فقد وجدت المصارف الحكومية في ادوات السياسة النقدية المتاحة ، ملجأ سهلاً لاستثمار ذلك التراكم الواسع للودائع الحكومية لديها في شراء الحوالات والسندات ، وازدهار تزايد اعتمادها على الايرادات التي باتت تحققها من عمليات الايداع لدى البنك المركزي ، لتكن بديلاً عن توسيع نطاق وساطتها المالية صوب السوق وتقوية مناخ القطاع المالي في إقراض الجمهور والاقتراض منه . إذ وصلت مدفوعات الفائدة الى المصارف الحكومية جراء استثمارها للاموال الحكومية وبأدوات البنك المركزي مبالغ كبيرة ، تحققت عبر ايداع السيولة الحكومية المعطلة والمخصصة اساساً للصرف على ابواب الموازنة العامة وفصولها المختلفة . لما تقدم ، وبغية ان لا تشكل الودائع الحكومية ، عبئاً على عمليات السوق النقدية في مواجهة السيولة وحاجزاً امام تحقيق الاستقرار المطلوب في المستوى العام للأسعار ، ولكون الودائع الحكومية هي اموال عامة معدة للصرف في نطاق تحقيق اهداف الموازنة العامة الاقتصادية والاجتماعية ، وان تراكمها قد جاء من خارج عمليات السوق النقدية ، لذا فقد كان قرار البنك المركزي العراقي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني على تلك الودائع الحكومية هو لعزل تأثيراتها الجانبية على الاهداف التشغيلية للسياسة النقدية في تصديها للظاهرة التضخمية من خلال ضبط مناسيب السيولة .

ومن ثم منح مساحة كافية لأستهداف الناتج المحلي **Output targeting** على ان يتم اعطاء وزناً "لموسماً" لاشارة سعر الصرف في تثبيت التوقعات التضخمية والتضخم نفسه فضلاً عن الاعتماد على اشارة سعر الفائدة التي اتضح ان نتائجها مهمة في مكافحة التضخم، وارتفاع ايجابياتها في احلال الاستقرار وخفض التضخم وعبر ميكانيكية الانتقال النقدي.

في ضوء ماتقدم واستنادا الى الحقائق المذكورة انفاً ، فإن اهمية الضبط المتكرر من جانب السياسة النقدية لحدود التوسع المفرط في نمو مستوى الائتمان النقدي وتجنب تأثير التوسع غير الضروري لسحب السيولة بأسرع مما يجب وانفلاتها في ظل مناخات تضخمية مستعصية فإن مثل هذا الامر على الرغم من انه لايساعد على النمو الحقيقي فإنه يقود لا محال الى تعظيم فرص المضاربة والربح السريع خارج النشاط الانتاجي وعلى نحو مضاد تماماً لمتطلبات تحقيق هدف النمو المستدام مع هدف الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم وهي المهام التي تقع على عاتق السياستين المالية والنقدية وحسب اولويات كل منهما في بلوغ اهدافهما المذكورة انفاً . لذا ، قد يعيد البنك المركزي النظر في ادارته لادواته والمعبر عنها بالاحتياطات المصرفية الفائضة (سواء في حسابات الايداع في التسهيلات القائمة ، او في مختلف حوالاته وسنداته) لتحقيق مايتأتى :

أ- تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لاسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج **Output targeting** لازالة بعض مظاهر الركود الاقتصادي في النشاط الخاص.

ب - الاستمرار في التصدي للتضخم واستهدافه عبر ركيزة سعر الصرف أي استهداف التضخم **Inflation Targeting** مع ملاحظة أهمية الاحتفاظ بإشارة سعر الفائدة في التصدي للتوقعات التضخمية وخفض سرعة تداول النقود وضغوط الاتفاق غير المبرر والمرتبطة باختلال سلوك الطلب النقدي للجمهور وأثاره في تجذير التضخم. لذا فإن جعل الهدفين (استهداف التضخم واستهداف النمو في الناتج) يسيران معا" للتعبير عن مرحلة جديدة في السياسة الاقتصادية للعراق. إذ سيوفر استهداف التضخم فرص إستقرار قوية لتعظيم النمو الاقتصادي، في حين سيوفر استهداف النمو فرص قوية للاستقرار المستدام مما يقتضي تنسيقا" واسعا" وقويا" بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق أطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوبين للبلاد .

٢- مسار التمويل والتنمية

نود ان نبين بشأن الموضوع في اعلاه بأهمية تقييم فرص النمو والتنمية المستدامة في العراق واخفاقاتها منذ اكثر من ثلاثة عقود والتي باتت ترتعن في الوقت الحاضر الى زاوية ضيقة جدا لا تتمثل سوى النظر الى الهيكل التمويلي للقطاع المصرفي العراقي وقدراته الائتمانية في تمويل النشاط الخاص من خلال ما تؤديه اشارة سعر الفائدة من دور بهذا الخصوص ، والابتعاد عن النظرة المعمقة والمباشرة لأساس المشكلة التنموية في العراق و الاسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلاد ، ما يقتضي ايضا ما يأتي :

- لقد تسبب فشل السياسات الاقتصادية السابقة الى فشل مباشر في نهوض البنية التحتية للبلاد خلال السنوات السابقة والماضية والى تدني معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي بمستوى بلغ في العام ٢٠٠٧ حوالي (سالب ٢%) وعلى الرغم من توقع ارتفاع النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي في العام ٢٠٠٨ الى ٣% الا انه في الاحوال كافة سيكون ممثلا لمعدل نمو سكان البلاد تقريبا مما لا يضيف الى الازدهار الاقتصادي شيئا يعتد به .

- ان ظاهرة التدني المستمر في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تتعايش على الايرادات النفطية وان التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد الذي يزيد حالياً على ٣٠٠٠ دولار سنوياً (بعد ان تدنى الى ٣٧٠ دولار في عقد التسعينيات الماضي) يأتي بفعل تعاظم عوائد القطاع النفطي وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى اكثر من ٧٠% في ظل ازدهار السوق النفطية عبر وضعها الراهن .

واذا ماتمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي الذي تراوح بين ٤٠% الى ٦٠% كتنفيذ مالي والى نسب متدنية جدا كتنفيذ مادي ، فيمكن التوصل الى الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التدني في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي وعلى نحو بات يتناسب و تدني انتاجية الاستثمارات في القطاع الحكومي ومستوى الانجاز والتنفيذ فيه ، في وقت مازال النشاط الاستثماري لقطاعات الدولة الاقتصادية كما ذكرنا آنفاً يهيمن على ٨٥% من اجمالي الاستثمارات الكلية ، فضلاً عن هيمنته على محاور ونشاطات التنمية في البلاد كافة .

- ان المضي في اصلاح تحرير سعر الفائدة مع هدف البنك المركزي العراقي في اصلاح قدرة ادارة الاقتصاد الكلي واصلاح وتنمية المؤسسات المالية والسوق المالية بغية حماية استقرار النظام المالي للبلاد وتوفير فرص الاستقرار الاقتصادي الكلي عبر مكافحة النشاطات التضخمية واتجاهاتها والتصدي لنشاطات المضاربة بصورها المختلفة ، فإن معدلات النمو في الاقتراض المصرفي لم تتقاطع مع ظاهرة تحرير القطاع المالي وممارسة السياسة النقدية الضابطة لمناسيب السيولة والتصدي للظاهرة التضخمية الجامحة في البلاد . وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفع الائتمان المصرفي الممنوح الى النشاط الخاص من ٣٩٦.٤ مليار دينار في العام ٢٠٠٣ عندما كانت الفائدة السنوية السائدة للبنك المركزي ٦% ليبلغ حوالي ٢.٨ تريليون دينار في مطلع نيسان ٢٠٠٨ في ظل فائدة سنوية بلغت ١٧% حينذاك قبل تخفيضها الى ١٦% حالياً .

واذا ما أخذنا بالاعتبار ان نسبة تغطية الائتمان النقدي الممنوح الى النشاط الخاص في العام

٢٠٠٦ (على سبيل المثال) نجدها قد فاقت ٧ اضعاف احتياجات مساهمة القطاع الخاص في الانفاق الاستثماري الكلي في العراق على الرغم من ان الفائدة السنوية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي كانت بمعدل ١٦% في ذلك الوقت. كما لوحظ ان الائتمان المصرفي الممنوح الى النشاط الخاص الذي بلغ في العام ٢٠٠٦ حوالي ١.٨٨ ترليون دينار لم يؤد الى مساهمة للنشاط الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الجارية في العام نفسه بما لا يتعدى ٢٧٠ مليار دينار في افضل الاحوال وهي اقل من ١٥% من مقدار الائتمان والتمويل المصرفي الذي منح للقطاع الخاص في ذلك العام. ان هذا المؤشر يوضح بشكل جلي وبارز حجم التناقض بين ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الى النشاط الخاص، وبين انخفاض مساهمة النشاط الخاص في التكوين الرأسمالي للبلاد.

٣- الواقع المصرفي في العراق

أ- المصارف الحكومية والخاصة

اذا كان النظام المصرفي الرصين هو الذي يعكس قدرة وملاءة عالية تظهر على شكل ما يسمى بالثروة الصافية الموجبة اي مقدار الفرق بين الموجودات والمطلوبات باستبعاد رأس المال والتحوطات، فإن مثل هذه الرصانة المصرفية ستعتمد في الاحوال كافة على درجة ربحية تلك المصارف وكفاءتها وقدرة رؤوس اموالها في مواجهة الظروف والمتغيرات الاقتصادية، مثل تحرير القطاع المالي والتغير في مسار السياسة النقدية وتطور القطاع المالي وتطور مناخ الاستثمار... الخ.

الا ان ثمة تناقض وحراك اخذ يضع السياسة النقدية امام مهمة مباشرة وغير مباشرة في تطوير وتقوية نشاطات الوساطة المالية وتقوية وبناء البنية التحتية المصرفية، فمهام استقرار وتطوير السوق المالية لا تقل اهمية عن مهام السياسة النقدية في السيطرة على التضخم وتوفير فرص الاستقرار الكلي كحاضنة للنمو وتعجيل الازدهار الاقتصادي.

ان مثل هذا الموضوع يضع تناقضات القطاع المالي امام تأثير وقوة السياسة النقدية للنهوض بالقطاع المالي واستقراره وتعميقه اخذين بالاعتبار ما يأتي:

- ان مجموع الودائع الاهلية لدى الجهاز المصرفي ما زالت تشكل نسبة لا تتعدى (٥ - ٨%) من الناتج المحلي الاجمالي للعراق، مما يعني ان العمق المالي المنشود ما زال في بدايته البسيطة لبناء قطاع مالي قوي ومتين.

- ويلحظ كذلك ان نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق ما زالت لا تتعدى نسبة (٣%) (علما ان نسبة قدرها (٥%) وعلى وفق المعايير الدولية تمثل مساهمة في النشاط الاقتصادي تعد محدودة التأثير في تمويل نمو اقتصادي مستدام)، لذا فإن السياسة النقدية ما زالت امام تحد خطير لتقوية الائتمان على نحو يساهم فيه النظام المصرفي الرصين بنمو عالي من النشاط الاقتصادي عبر تجميع الموارد الادخارية وتوجيهها نحو النشاطات الانتاجية بعوائد مجزية مع اقل المخاطر الممكنة اضافة الى ما يقدمه الجهاز المصرفي من خدمات مصرفية حديثة كالتنوع وانظمة مدفوعات التي تزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسن مناخ عمل وتطور النظام المالي.

- كما يلحظ ان رؤوس اموال الجهاز المصرفي البالغة (١.٢) ترليون دينار قبل تعديل رؤوس اموال مصرفي الرافدين والرشيد خلال عام ٢٠٠٨ يعود معظمها ونسبة (٨٦%) الى القطاع المصرفي الاهلي وموزعة الى نسبة (٦٦.٠٦%) للمصارف التجارية الاهلية و نسبة (١٥.١٢%) للمصارف الاسلامية و نسبة (٤.٨١%) لفروع المصارف الاجنبية العاملة في العراق، الا ان مساهمتها في الائتمان الممنوح لا تتعدى (٢٤%)، في حين ان المصارف الحكومية ما زالت مسؤولة عن منح (٧٦%) من الائتمان الممنوح، مما يعني ان المصارف الاهلية هي ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس اموالها وما تمنحه اللوائح التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل الى ثمانية اضعاف رؤوس اموالها.

- يفترض ان تكون رؤوس اموال المصارف الحكومية قد اصبحت الان بحدود (٥٠%) من مجموع رؤوس اموال الجهاز المصرفي بعد زيادة رؤوس اموال المصرفين الحكوميين (الرافدين، الرشيد) الى (٥٠٠، ٤٠٠) مليار دينار على التوالي، اذ اصبحت نسبة رؤوس اموال المصارف الاهلية هذه المرة (٥٠%) من اجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي بدلا من (٨٦%)، وان اجمالي رؤوس اموال الجهاز المصرفي هي الان (٢) ترليون دينار ولكنها لا زالت دون (٢%) من الناتج المحلي الاجمالي للعراق مما يعني ان جهاز التمويل المصرفي ما زال متواضعا في هيكلية.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية الى دون النسبة المعتمدة البالغة (١٢%) قبل تعديل رؤوس اموالها، وارتفاعها لدى المصارف الاهلية، فإن المصارف الحكومية تعد في منحها الائتمان على وفق النسبة العالية المشار اليها في اعلاه مؤسسات مصرفية مجازة منغمسة في المخاطر المعنوية Moral Hazard والتعرض اليها.

كما انعكس التحفظ العالي الذي تتخذه المصارف الاهلية في منح الائتمان على ارتفاع معدلات سيولتها التي بلغ متوسطها قرابة (٨١%) ويزيد على النسبة المعيارية البالغة (٣٠%) اي بنسبة تزيد على مرتين بكثير. في حين بلغ متوسط الانتشار بين الفائدة الممنوحة على الودائع والفائدة المستوفاة على الائتمان الممنوح لدى النشاط المصرفي الاهلي بما تتراوح بين (٦-٨) نقاط مما يعكس هو الآخر ضعفا صارخا في عمليات الوساطة المالية ومؤشرا على ضعف صلاية الجهاز المصرفي وخاصة المصارف الاهلية. في حين ان الكثافة المصرفية العراقية ما زالت منخفضة ولا تتعدى (٠.٢%) اي بواقع ٤٥ الف نسمة لكل فرع مصرف.

- وعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال في المصارف الحكومية طوال السنوات الماضية وتدني الملاءة المصرفية، الا ان قناعة الجمهور ترى بأنها مصارف مسندة ومضمونة من جانب الحكومة (المالك القوي) وان احتمال تعرضها للافلاس الفعلي هو من المستحيلات في العرف العراقي. مما جعلها تنفرد بأجمالي الودائع الكلية بنسبة (٧٧.٤%) في حين ما زالت المصارف الاهلية لا تحظى الا على نسبة تقارب (٢٢.٦%) من اجمالي الودائع. وعلى الرغم من ان الودائع الحكومية التي تشكل اكبر ودائع الجهاز المصرفي، الا ان ودائع القطاع الخاص والاهليين عموما ما زالت تودع لدى المصارف الحكومية بنسبة (٦١.٤%) من مجموع تلك الودائع الخاصة.

ب- هيكلية المصارف الحكومية

تنفيذاً لأحكام الفقرة (٢٥) من مذكرة التفاهم والفقرة (٧) من خطة العمل الملحقة بها قام هذا البنك بمفاتحة دائرة الدين العام في وزارة المالية لاعداد كشف اولي بالديون الأجنبية الموروثة

المرتبة بذمة مصرف الرافدين والبالغة بحدود (٢٧١) مليار دولار و(١٢٢) مليار على مصرف الرشيد ، وقد قام المصرفان باعداد كشف بالحسابات الموروثة تضمنت اسماء هذه الحسابات ، ومبالغها ، ومبررات شمولها باعادة الهيكلة ، ومبالغ التخفيضات الجارية عليها في ضوء صافي تخفيضات الديون المرتبة بذمة العراق ، ويعمل المصرفان لتوفير المستندات والوثائق الرسمية الخاصة بهذه الديون لغرض شطبها من ميزانية المصرفين وادراجها ضمن الدين العام العراقي الذي تتولى مسؤولية متابعته دائرة الدين العام في وزارة المالية ، كما يعمل مصرفي الرافدين والرشيد على تنفيذ قرار اللجنة الاقتصادية الصادرة بجلستها الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٨ بزيادة رأسمال مصرف الرافدين الى (٥٠٠) مليار دينار و (٤٠٠) مليار لمصرف الرشيد .

-بهدف تطوير العمل في مصرفي الرافدين والرشيد ، فقد قام مصرف الرافدين بابرام عقد مع شركة دولية لتنفيذ النظام المصرفي الشامل الذي سيربط فروع المصرف داخل وخارج العراق بشبكة اتصالات موحدة ، مع برمجة كافة اعماله لاختزال الروتين وتطوير العمل ، وتقليص الاجراءات وينفذ هذا المشروع خلال فترة عامين .

كما يقوم مصرف الرشيد حالياً بدراسة العروض المقدمة له لتنفيذ النظام المصرفي الشامل الخاص به لاختيار العرض الأفضل وتنفيذه باقصر فترة زمنية ممكنة .

-يتم تنظيم العلاقة بين البنك المركزي العراقي والجهاز المصرفي استناداً ل احكام قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ حيث تخضع هذه المصارف لاشرافه ورقابته ابتداءً من منح الرخصة او الاجازة وانتهاءً بتصفية المصرف المتعثر في ادائه وفقاً للسياسات القانونية الواردة في احكام هذين القانونين .

- تتطلب عملية إعادة هيكلة المصارف الحكومية إعادة النظر بعدد العاملين والمهارات الفنية المصرفية المطلوب توفرها لديهم لتطبيق الخطة التشغيلية الجديدة للمصرف . لذلك تعمل هذه المصارف لوضع وتنفيذ خططها الخاصة بتدريب منتسبيها واكسابهم المهارات المصرفية المطلوبة بما فيها الخدمات المصرفية الدولية ومنها فتح الاعتمادات المستندية حيث تمت الاستفادة من الدورات التي يقيمها المصرف العراقي للتجارة للاطلاع على التجارب الدولية لتنفيذ الاعتمادات المستندية وفق التعليمات الجديدة الصادرة عن غرفة تجارة باريس .

ج- التنمية والنشاط التمويلي للمصارف الاختصاصية / رؤية مستقبلية

تؤشر أوضاع العراق الإنمائية ، ان الولوج في انماط مجتزأة للاستثمار لاتقوي نتائج النمو مالم تُعتمد دفعة قوية big push للتنمية تمثل الحد الأدنى من كمية الاستثمار لاتقل نسبتها عن ١٥ - ٢٠ % من الناتج المحلي الاجمالي اللازم لضمان نمو ذاتي مستدام ، وهو امر يسهل تحقيقه في اقتصاد يتمتع بفائض مالي نسبي كالاقتصاد العراقي ، مبتعدين قليلا عن ميكانيكيات الاسعار والتخبط في نظام سوق غير مكتمل في ادواته ومؤسسته ، ليتمكن البرنامج الاقتصادي من تحقيق مستوى من التوازن الامثل ويبعد البلاد عن شبح الركود المستمر والذي تؤشره المعدلات المنخفضة في نمو الناتج الحقيقي غير النفطي الذي لم يغادر في معدلاته مستوى مماثل لمعدلات نمو سكان العراق منذ اكثر من عقدين ونيف من الزمن .

ان ضمان روافع مالية مهمة للنشاط الاستثماري الخاص ، يتعاضد فيها عنصر المنحة Grant Element وهو امر ينبغي ان لاينفصل في الاحوال كافة عن متطلبات تحقيق الدفعة القوية في النمو المستدام والتي تستند على مبدأ اللاتجزئية indivisibility الذي يُعد

مبدءاً اساسياً في تقرير مقومات النمو الذاتي المستدام بما توفره من اطار ايجابي لنطاق
الاقتصاديات الخارجية External Economies الذي يقود الى تعظيم عوائد الانتاج في
النشاطات الانتاجية المباشرة لتساير النمو الذاتي المستدام في البلاد ، مقترحين بهذا الشأن
مايأتي :

النشاط التنظيمي

ان الرافعة المالية التي تكفل نجاح مشاريع النشاط الخاص ومبادراته والتي يُعد وجودها مبدءاً مهماً من مبادئ اللاتجزئية ، ينبغي لها ان تتزامن مع اسس ومتطلبات هيكلية بعض الالوجه المهمة للنشاط الحقيقي الخاص وبأتجاهين :

الاول : اعادة تحديث المناطق والمجمعات الصناعية القائمة حالياً التي يمتلكها القطاع الخاص عن طريق توفير تكنولوجيا واساليب عمل وانتاج وتسويق تغادر العصر التكنولوجي الماضي ، مع انشاء (٥ - ٧) مجمعات صناعية جديدة في عموم البلاد موجهة لتوليد قدر عال من الترابطات الامامية والخلفية فيما بينها وبين فروع النشاط الاقتصادي القائم ، وهو امر يلبي مبدءاً من مبادئ اللاتجزئية المتمثل بتحقيق طلب مستمر على الانتاج الصناعي المحلي سواء لاغراض احلال الاستيرادات او للتصدير .

الثاني : ويتمثل بجانب العرض ضمن مبادئ اللاتجزئية ويتمثل بتوافر قدر مهم من رأس المال الاجتماعي **supply of social overhead capital** او البنية التحتية تهيأ للمناطق الصناعية موضوع البحث والتي يعد وجودها مكماً ملزماً من مكملات النمو الذاتي المستدام لاغراض برنامج الدفعة القوية . اذ لوحظ في العالم اليوم ، ان نمواً قدره ١% في البنية التحتية يؤدي لامحال الى نمو يساوي ١% او اكثر في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، فضلاً عن اسهامه في خفض معامل رأس المال للنشاطات الإنتاجية المباشرة .

وعلى صعيد النشاط الزراعي الخاص فلا بد من اعتماد مناطق استراتيجية زراعية تضمن امن الحبوب في العراق **بافتراح** انشاء (٧) مناطق زراعية بواقع (١) مليون دونم لكل منطقة بمقدورها توفير (١) مليون طن حبوب ضمن كل رقعة زراعية من الرقع السبع في اطار زراعة حديثة كثيفة يتولاها النشاط الزراعي الخاص بمعونة الدولة لضمان الامن الغذائي للعراق .

فضلاً عن توسيع فكرة **المجمعات السكنية** وفق المبادئ نفسها ، مما يقتضي دعم نشاط شركات القطاع الخاص والابتعاد عن النشاط الفردي في تنفيذ مثل هذه المشاريع الكبرى .

النشاط التمويلي

ينصرف الرأي في هذا الجانب الى اهمية تفعيل مصارف التنمية الحكومية (الاختصاصية) في العراق وتحويل مهامها من مصارف شاملة الى مصارف اختصاصية حقاً وعلى وفق الاهداف الاساسية التي أنشأت عليها تلك المصارف في بادئ الامر ، ونوصي بما يأتي :

أ - يتولى برنامج اعادة هيكلة المصارف الحكومية مهمة تكييف اوضاع المصارف الاختصاصية (الصناعي ، الزراعي ، العقاري) لتأخذ على عاتقها مهام منح القروض الميسرة الى القطاع الخاص وهي القروض التي يرتفع فيها عنصر المنحة من حيث السماحات ومدد التسديد والفائدة وغيرها .. وفي اطار مبدأ اللاتجزئية في التمويل لانجاح برنامج الدفعة القوية في التنمية .

ب - إعادة هيكلة الدعم في الموازنة العامة للدولة واعتماد سلم اولويات لا يغفل النشاط الانتاجي للقطاع الخاص عن طريق اسناد رؤوس اموال المصارف الحكومية الاختصاصية الثلاثة ، شريطة ان لا تتحمل الميزانيات العمومية للمصارف المنوه عنها اية نفقات دعم ، وانما تقتصر مهامها على ممارسة الوساطة المالية وتطويرها بما يخدم اهداف التنمية وضمان العمق المالي للبلاد .

ج - ينبغي ان يتلقى النشاط الاستثماري الخاص في العراق قدراً من المزايا المالية والاقتصادية والحصانات بما يكفل النهوض به عن طريق تفعيل القوانين والانظمة والتعليمات السائدة وما يمكن ان يضاف اليها من تحسينات تخدم مناخ الاستثمار الخاص في العراق .

٤ - استنتاجات ختامية

ما زالت السوق المصرفية لا تشجع على توفير الحد المقبول من الانتماء الممنوح بالنشاط الخاص ومواكبة التوجهات الاقتصادية الراهنة للدولة في تنشيط التنمية وإعادة الاعمار ومكافحة مظاهر البطالة والركود الاقتصادي ولا سيما في القطاع الحقيقي الاهلي، بل على العكس فقد استمال الكثير من المصارف على ادوات السياسة النقدية لاستثمار احتياطاتها الفائضة وبنسب بلغت لدى البعض منها ١٠٠% من فوائضها في ادوات البنك المركزي العراقي لتحقيق أرباح دون الاكتراث للنشاط الاقتصادي وما تقدمه الوساطة المالية من تمويل مطلوب يحتاجها السوق في الحدود اللازمة والمرغوبة . كما مارست المصارف الحكومية الدور نفسه باستخدام فوائضها المتاحة والناجمة عن ايداعات حكومية متراكمة لم يتم صرفها عبر الموازنات العامة السنوية ، لتتولى استثمارها في حساب تسهيلات البنك المركزي وغيرها من الادوات المتوافرة قبل ان يتم رفع متطلبات الاحتياطي الأزامي الى نسبة ٧٥% من اجمالي الودائع الحكومية. موضحين انه على الرغم من ذلك فان ودائع الحكومة المركزية قد بلغت حتى نيسان ٢٠٠٨ حوالي ١٦ ترليون دينار من اجمالي مجموع رصيد الودائع البالغ ٢٩ ترليون دينار .

لقد أدى مثل هذا الاتجاه لدى المصارف واستمرار رغبتها في تعظيم الأرباح من خلال ميلان استثماراتها و الناجمة عن فوائضها النقدية نحو أدوات السياسة النقدية المتاحة لمواجهة السيولة والسيطرة على مناسيبها العالية ، الى اضعاف عمليات الوساطة المالية، التي ما زالت تؤثرها ضعف معدلات الفائدة على الادخار وتعاضمها على الانتماء المصرفي الممنوح، وان مثل هذا الامر قد اخذ يتعارض مع الهدف الثاني للسياسة النقدية وهو تحقيق الاستقرار في النظام المالي (اى رفع قدرة الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز المالي، وخفض مستوى الانتشار بين الفائدة الدائنة والمدينة التي تزيد حالياً" على ٨ نقاط كما ذكرنا ذلك سابقاً") .

في ضوء ما تقدم ، فإن البنك المركزي العراقي قد يعمل وفق استراتيجيته في السياسة النقدية على :

أ- تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لاسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الانتماء والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الاجمالي والتصدي لوجه البطالة والركود الاقتصادي . مما يقتضي رفع العمق المالي للبلاد .

ب- والاستمرار في التصدي للتضخم واستهدافه عبر الاشارات السعرية التي يعتمد عليها البنك المركزي في استهداف التضخم ، وتحقيق أطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوبين.

لذا، فان رقماً مستهدفاً للتضخم لابد من تحديده مشتركاً والذي سيكون حتماً عند مستوى الكسر او الحد الطبيعي المقبول للتضخم وفي نطاق المرتبة العشرية الواحدة ، قد يفرض على السياسات الاخرى سواء المالية او الاستثمارية او التجارية الالتزام به بما يحقق التنسيق الكافي مع السياسة النقدية حتى يمكن تكييف وسائل وادوات العمليات النقدية التي يمارسها البنك المركزي لخفض التضخم والسيطرة على مناسيب السيولة وهو الاساس الذي يحقق التناسق والانسجام في وحدة السياسة الاقتصادية لبلوغ اهدافها في النمو والاستقرار .

جدول رقم (١)							
رؤوس الأموال المصارف العراقية وفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق							
للفترة عام ٢٠٠٤ ولغاية نيسان ٢٠٠٨							
Share to	2008	2007	2006	2005	2004	التفاصيل	
the total	نيسان						
المفترض ان	500,000	25,000	10,000	10,000	4,000	الرافدين	1
يكون	400,000	2,000	2,000	2,000	2,000	الرشيد	2
	600	600	600	600	600	الزراعي التعاوني	3
	25,000	25,000	25,000	10,000	1,000	الصناعي	4
	1,100	1,100	1,100	1,100	1,100	العتاري	5
	1,000	1,000	1,000	1,000	1,000	العراق	6
	115,512	160,864	140,861	140,861	140,861	بنك التجارة	7
50.79	1,043,212	215,564	180,561	165,561	150,561	مجموع المصارف الحكومية	
	52,973	52,973	52,973	52,973	5,280	بغداد	8
	60,000	60,000	60,000	60,000	10,000	العراقي التجاري	9
	55,000	55,000	55,000	50,000	10,500	البصرة	10
	31,000	31,000	27,000	15,000	7,500	الشرق الاوسط	11
	29,750	29,750	29,750	25,000	5,760	الاستثمار	12
	10,000	10,000	10,000	10,000	10,000	المتحد للاستثمار	13
	25,000	25,000	25,000	25,000	1,144	الاهلي العراقي	14
	50,000	50,000	25,000	25,000	1,600	الائتمان العراقي	15
	25,000	20,020	10,000	1,000	1,000	الاقتصاد	16
	50,000	50,000	50,000	25,000	2,400	دار السلام	17
	30,000	30,000	30,000	30,000	6,300	بابل	18
	25,126	21,180	16,810	16,810	6,000	سومر	19
	51,000	51,000	31,000	24,000	2,500	الوركاء	20
	25,000	22,344	22,344	10,300	4,120	الخليج	21
	25,000	25,000	20,000	20,000	10,000	الموصل	22
	100,000	100,000	25,000	10,000	1,250	الشمال	23
	16,000	16,000	16,000	16,000	1,777	الاتحاد العراقي	24
	30,000	25,000	25,000	-	-	مصرف اشور	25
	55,000	55,000	55,000	-	-	مصرف منصور	26
	25,000	25,000				التعاون الاقليمي	27
	56,500	56,500		-	-	عبر العراق	28
40.28	827,349	810,767	585,877	416,083	87,131	مجموع المصارف الاهلية	
	25,596	25,596	25,596	25,596	4,550	الاسلامي	28
	8,000	8,000	2,000	1,491	1,362	ايلاف	29
	25,000	25,000				البلاد الاسلامي	30
	25,000	25,000				دجلة والفرات	31
	25,000	25,000				الوطني الاسلامي	32
	25,000					الهدى	33
	50,000	50,000	50,000	50,000	-	كوردستان	34
8.94	183,596	158,596	77,596	77,087	5,912	مجموع المصارف الاسلامية	
						المؤسسة العربية المصرفية	35
						ميلي ايران	36
						زارات التركي	37
-	-		-	-	-	مجموع فروع المصارف الاجنبية*	
	2,054,157	1,184,927	844,034	658,731	243,604	المجموع الكلي	

التخصيصات لتغطية نفقات او مصروفات رأسمالية

جدول رقم (٢)
أسماء المصارف العراقية الأهلية ورؤوس أموالها والجهات الأجنبية المشاركة
معها ونسبة المشاركة

التسلسل	اسم المصرف العراقي	الجهة الأجنبية المشاركة	راس المال /بالملايين	نسبة المشاركة
1	التجاري العراقي	البنك الأهلي المتحد/البحريني	60000	49%
2	دار السلام للاستثمار	HSBC	25000	70%
3	الائتمان العراقي	الوطني الكويتي ومؤسسة التمويل الدولية	25000	75% 10%
4	الأهلي العراقي	بنك الصادرات والتمويل الأردني	25000	49%
5	بغداد	شركة العراق القابضة وبنك الخليج المتحد البحراني	52973	39,1% 9,9%
6	المنصور للاستثمار	من ضمن مؤسسيها بنك قطر الوطني	55000	23,20%
7	التعاون الإقليمي للتنمية والاستثمار	من ضمن مؤسسي المصرف الزراعي الإيراني/اقتصاد نوين الإيراني /	25000	65% , 9,9%

أسماء فروع المصارف الأجنبية في العراق

1	المؤسسة العربية المصرفية (البحرينية) فرع العراق		
2	المصرف الزراعي التركي (زرات) فرع العراق		
3	بنك ملي إيران (فرع العراق)		
4	بنك بيبيلوس اللبناني (فرع العراق)		

جدول رقم (5) موجودات المصارف التجارية العاملة في العراق

(عراقي دينار مليون)	
Total Assets for Commercial Banks	
3,191,193	2002
33,795,126	*2003
165,366,762	*2004
206,756,953	*2005
245,160,639	*2006
267,013,431	*2007
272,529,269	May /2008
ملاحظة*	
المبالغ العالية منذ عام 2003 ناجمة عن فروقات تقييم العملة الأجنبية على وفق أسعار السوق بعد ان تم التخلي عن سعر الصرف الرسمي	
السوق بعد ان تم التخلي عن سعر الصرف الرسمي إضافة إلى زيادة عدد المصارف التجارية	